مجلة علوم الرياضة
العدد الخامس عشر
ISSN :6032-2074 الرقم الدولي

تقييم سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية المركزية

أ.م . د عثمان محمود شحاذة
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى

م. رشاد محمد جاسم
مديرية تربية بغداد/ الرصافة الثانية

rashad07711838522@gmail.com

oth.shehada@yahoo.com

الكلمات المفتاحية : الضبط الإداري، **إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية المركزية.**

.....

مستخلص البحث

جاءت الدراسة الحالية لتقييم سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الأولمبية المركزية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ، فقد أعدت الدراسة بالاعتماد على جانبين تناول الجانب الأول التأطير النظري لأبعاد الدراسة ومتغيراتها، فيما تضمن الجانب الثاني منهجية الدراسة وإطارها التطبيقي. حيث تتجسد أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في واحد من المواضيع المهمة والمغيبة عن قائمة البحوث الإدارية في مجال الإدارة الرياضية ، وتأتي كونها تسلط الضوء على ظاهرة تكاد تكون مختفية في مؤسساتنا الرياضية (الضبط الاداري). وتشير مشكلة هذه الدراسة في قلة الاهتمام من الالتزام بالضبط الإداري بشكل فاعل من قبل بعض العاملين داخل الإتحادات الرياضية الاولمبية وعدم تنفيذ قراراتها بشكل تام . حيث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي في اتمام هذه الدراسة وتمثلت عينة البحث برؤساء وأعضاء الهيآت الإدارية للإتحادات الرياضية المركزية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية كما أعتمد الباحثان استمارة الاستبانة للحصول على البيانات , ولقد تم معالجتها احصائيا ومناقشة النتائج ومن ثم تم التوصل الى أهم الاستنتاجات وهي ان الضبط الاداري وظيفة إدارية وحتمية، وان وجود مستوى متوسط من الضبط الإداري لدى أعضاء إدارات الاتحادات الرياضية الأولمبية المركزية ناتج من الخلفيات المعرفية والثقافية والإدارية والاجتماعية لديهم، واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات والمقترحات واهمها من الضروري قيام اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية بأعتبارها المسؤولة على الاتحادات الرياضية باستثمار نتائج تقييم سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية بشكل جيد ومدروس لإنجاح المسيرة الرياضية وتميزها .

مجلة علوم الرياضة
العدد الخامس عشر الرقم الدولي ISSN :6032-2074

The Assessment of the Management Control Authorities in the Central Associations.

Othman Mahmmud Shehada (Ph.D)
Collage of Physical Education & Sport Science
University Of Diyala
oth.shehada@yahoo.com

T- Rashad Mohammad Jassim
Baghdad General Directorate of Education/ Al-Rusafa 2
rashad07711838522@gmail.com

Keywords: The Management Control, the Central Federations of the Olympic Committee

.....

Abstract

In this paper, we presents a recent study to assess the management control of the administration of the Central Olympic Associations in the National Olympic Committee of Iraq. This study is prepared depending on two sides. The first focused on the speculative framing of this study and its changes. The importance of this study is to shed light on one of the crucial and forgotten subjects that mostly neglected throughout the management researches in sport administration.

The problem of this study addressed the carelessness of management control by some employees in the Olympic Associations. Some of those employees are not carrying out the associations' decisions effectively. The researchers depended on the descriptive approach to end this study. The samples included the participation committees and members in National Olympic Committee in Iraq. The researchers used a questionnaire to collect data, which statically manipulated and discussed the results to conclude that the management control is crucially administrative job. They also conclude that some members of the Iraqi sport associations had a relevant level of management control resulted from intellectual, administrative and social background.

At the end, this study aimed to present a number of findings and recommendations. The most important one is that the National Olympic Committee of Iraq due to being responsible for its committees is to invest the

results of the assessment in management control. Those results will pay off prosperity and stability to sport in Iraq.

1- مقدمة البحث وأهميته :

أن وظيفة الضبط الإداري قديمة قدم الدولة ذاتها، فهي من أقدم الوظائف التي اضطلعت بها الدولة منذ التاريخ القديم وحتى ألان ،ويعد الضبط الإداري الوظيفة الأساسية للإدارة العامة التي تمثل السلطة التنفيذية في كل دولة. وهذه الوظيفة الضبطية هي الأكثر أهمية، وتبرز هذه الوظيفة كمظهر جوهري لوجود الدولة وكتعبير رئيسي عن سيادة السلطة(**حسام مرسي،2012، ص125: 3**). فهو من الضرورات اللازمة لإستقرار النظام وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها, فبدونه تعم الفوضى وينهار النظام العام, لذا فأن الضبط الإداري يعد جوهر السلطة العامة في المؤسسات الرياضية الكبرى كوزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الوطنية حيث تعد وظيفة الضبط الإداري مقدمة على سائر الوظائف الأخرى, إذ يعد الضبط الإداري الذي تقوم به إدارات الاتحادات الرياضية الأولمبية نوعاً من المواءمة والتوازن بين المصالح العليا للاتحاد والمجالات المتروكة للحريات الفردية والنشاط الخاص، وبالتالي فلقد تحددت وظيفة الضبط الإداري في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقاية النظام العام للإتحاد الرياضي بقصد تفادي المخاطر التي تهدده في أمنه وصحته وسكينته وآدابه وإقتصاده .ولا ريب أن ممارسة إدارات الاتحادات الرياضية الأولمبية لوظيفة الضبط الإداري تنعكس آثارها بطريقة أو بأخرى على الحريات العامة للرياضيين، حيث أن هناك صلة وثيقة بين الضبط الإداري والحريات العامة، لأننا نستطيع أن نقف على مدى سلطة الضبط من واقع طبيعة الحرية ذاتها وأسلوب صياغتها وكيفية حمايتها، وعلى ذلك فأنه قد يترتب على ممارسة الرياضيين لحرياتهم العامة حدوث

إخلال بالنظام العام للرياضة أو تهديد بالإخلال به، وفي هذه الحالة لا مناص من أن تتدخل سلطات الضبط الإداري لدى الإتحادات الرياضية في حماية النظام العام أو إعادته إلى نصابه، وهذا التدخل من جانب سلطات الضبط الإداري يؤدي من دون شك إلى المساس بحريات الرياضيين بصورة أو بأخرى ويتمثل هذا المساس في قيام سلطات الضبط الإداري بفرض قيود عديدة على ممارسة الرياضيين لحرياتهم، وقد اقتصرت دراستنا هذه (تقييم سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية المركزية) في الظروف الاعتيادية دون الظروف الاستثنائية التي تتعرض لها الاتحادات الرياضية .وتتجسد أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في واحد من المواضيع المهمة والمغيبة عن قائمة البحوث الإدارية في مجال الإدارة الرياضية , وتأتي كونها تسلط الضوء على ظاهرة تكاد تكون مختفية في مؤسساتنا الرياضية (الضبط الاداري) ، وهي جديرة بالطرح والدراسة والبحث من وجهة نظر الباحثان ، حيث عمدَ الباحثان الى التعرف على طبيعة تطبيق سلطة الضبط الإداري لدى أدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وهذا ما سعت إليه هذه الدراسة , لكي تقدم نقاشاً فكرياً وعلمياً لموضوع حديث في العمل الإداري وتسهم في رفد المكتبة الرياضية العراقية والعربية بإسهام بحثي حول سلطة الضبط الاداري والتأطير النظري لها في مجال الإدارة الرياضية بما يساعد الهيآت الرياضية والباحثين على الإفادة منها. وتكمن مشكلة الدراسة في قلة الاهتمام من الالتزام بالضبط الإداري بشكل فاعل من قبل بعض العاملين داخل الإتحادات الرياضية الاولمبية في اللجنة الاولمبية العراقية وعدم تنفيذ قراراتها بشكل تام . وكذلك أن السلطات الإدارية للإتحادات الرياضية الاولمبية في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية تغيب عنها الأشخاص القياديين والرياضيين في ظل واقعنا بحكم الامور المادية والمحسوبية التي

تطغي على أفكار السلطات الإدارية ، حيث يطمح الجميع أن يشغلوا مثل هذه السلطات وغرضها منافع مادية وشخصية بعيدا عن المنافع العامة للبلد وللأفراد الرياضيين العاملين تحت مظلة الاتحادات الرياضية الاولمبية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي :

ما طبيعة مستوى سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية ؟

وهدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة مستوى سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية .وتضمنت مجالات البحث في المجال البشري المتمثل برؤساء وأعضاء الهيآت الإدارية للاتحادات الرياضية الأولمبية . اما مجالها الزماني فكان المدة من 2019/11/11 لغاية 2020/2/5. في حين تمثل مجال الدراسة المكاني في مقرات الاتحادات الرياضية الأولمبية المركزية .

2-1- منهج البحث :

تتوقف إجراءات البحث المستخدمة سواء في جمع البيانات أو تحليلها أو استخلاص النتائج على طبيعة منهج البحث ونوعه ، لذا اختار الباحثان المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لكونه أكثر المناهج ملاءمةْ لطبيعة مشكلة البحث .

2-2 : مجتمع وعينة البحث

تمثّلَ مجتمع البحث برؤساء وأعضاء الاتحادات الرياضية المركزية التابعين الى اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية لعام 2020/2019. إذ اختيرت عينة البحث بالطريقة العشوائية . واشتملت على عينة التجربة الرئيسة المتكونة من (130) عضوا يمثلون (19) اتحادا اولمبيا وبنسبة مئوية مقدارها (37.71%) من مجتمع البحث الكلي وعينة التجربة الاستطلاعية وعددها (24) عضوا يمثلون (19) اتحادا اولمبيا بنسبة مئوية (6,85%) من مجتمع البحث والبالغ عدده (350) .

2-3: الوسائل والاجهزة والادوات المستخدمة في البحث :

ادوات البحث " هي الوسائل التي من خلالها يستطيع لباحث جمع البيانات وحل المشكلة لتحقيق اهداف البحث مهما كانت تلك الادوات من بيانات وعينة وأجهزة(**محمد صبحي ،1995 ، 273 : 9)**

ولقد استعمل الباحث الوسائل والادوات التي يمكن ان نحصل من خلالها على البيانات والمعلومات المطلوبة لحل مشكلة البحث وتحقق اهدافه وهذه الوسائل والادوات هي :

1- المصادر والمراجع العربية والاجنبية . 2- المقابلات الشخصية . 3- استمارة جمع البيانات . 4- استمارة تفريغ البيانات . 5- اقلام جاف. 6- حاسبة الكترونية يدوية . 7- حاسبة (laptop) . 8- استبانة مقياس الضبط الاداري . 9- الوسائل الاحصائية المستخدمة .

2-4: وصف استبانة الضبط الاداري :

لقد اعتمدَ الباحثان **(مقياس سلطة الضبط الإداري لإدارات الاتحادات الرياضية المركزية)** المعد من قبل **(رشاد محمد ،2020: 4)** ، والمتكون من ستة مجالات (المعرفي ،الادبي والأخلاقي ، الصحي ،السكينة والبيئة، الأمني والاجتماعي)، ونعرض من خلال الآتي وصفاً لمحتويات الاستبانة المعتمدة في الدراسة .

فقد تضمنت الاستمارة مجموعة من العبارات تعكس أبعاد الدراسة المختلفة وكما هو واضح بملحق الدراسة رقم (2) وقد تم تصميم الاستمارة بالاعتماد على مقياس (ثرستون) الخماسي في الإجابة على الأسئلة الواردة فيها والجدول (1) يوضح تركيبة هذه الاستمارة.

يوضح تركيبة الاستمارة جدول (1)

المؤشر أو المحور	تسلسل العبارات	عدد العبارات
المجال المعرفي	من رقم (1-7)	7
المجال الادبي والأخلاقي	من رقم (8-14)	7
المجال الصحي	من رقم (15-21)	7
مجال السكينة والبيئة	من رقم (22-26)	5

المجال الأمني	من رقم (27-31)	5
المجال الاجتماعي	من رقم (32-35)	4

وتكون الاجابة على فقرات الاستبيان على وفق (5) بدائل هي درجة الاتفاق (اتفق بشدة , اتفق , اتفق الى حد ما , لا اتفق , لا اتفق بشدة) ويختار المجيب احداها وتحمل الاوزان (5 , 4 , 3 , 2 , 1) على التوالي وكما موضح في جدول (2) .

جدول (2) يبين قيم بدائل الاستبانة

البديل	قيمة كل بديل
اتفق بشده	5
اتفق	4
اتفق الى حد ما	3
لا اتفق	2
لا اتفق بشدة	1

2-5 : اختبار استمارة الاستبيان :

تم إخضاع استمارة الاستبانة لعدد من الاختبارات لغرض قياس صدق الاستبانة وثباتها وذلك قبل البدء بتوزيعها على الأفراد المبحوثين قيد الدراسة وتتمثل هذه الاختبارات بالاتي:-

2-5-1 : اختبار قبل توزيع الاستبانة :

2-5-1- 1: قياس الصدق الظاهري :

من أجل التأكد من قدرة الاستبانة على قياس متغيرات الدراسة فقد أجري اختبار الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة بعد أن تم الانتهاء من أعدادها وذلك بعرضها على مجموعة الخبراء المتخصصين الملحق (1) لمعرفة آرائهم بمدى وضوح فقرات الاستبانة وترابطها ومقدار ملاءمتها على قياس متغيرات الدراسة وشمولية أبعاد وعوامل الاستبانة وتم مناقشة الملاحظات

وأجراء التعديل والحذف والإضافة اللازمة عليها وبهذا فقد حصلت الاستبانة على رأي الأغلبية من المحكمين. وقام الباحث بتعديل فقرات الاستبانة بعد الاخذ بآرائهم ومقترحاتهم أبدو الموافقة على صلاحية الاستبانة وامكانية الاعتماد عليها لقياس الحالة المراد قياسها , اذ يعد اتفاق المحكمين نوعاً من انواع الصدق(**الظاهر، زكريا محمد واخرون،2002،ص1:109)** . وبذلك عدت الاستبانة صادقة منطقياً .

2-5-1-2 : قياس ثبات الاستبانة : الثبات يعني عدم تغيير علامة الفرد جوهرياً بتكرار الاختبار ويعبر عنه إحصائياً ، بأنه معامل ارتباط بين علامات الإفراد بين مرات إجراء الاختبارات المختلفة أي ان ثبات الاختبار يعني ان الاختبار موثوق به ويعتمد عليه(**الظاهر، زكريا محمد واخرون،2002،ص140: 1).**

ولغرض الوقوف على دقة متغيرات استمارة الاستبانة تم استخدام طريقة (الاختبار- اعادة الاختبار) وطريقة معامل الفاكرونباخ والتي تتمتع بأهمية خاصة كونها تستخدم في حساب معامل ثبات الاختبارات المقالية والموضوعية وعبارات الاستبيانات التي تتطلب إجاباتها الاختيار من بين بدائل متعددة وتكون درجتها متدرجة مثلاً من (1-5) (**النبهان ، موسى ،2004،ص2،284)** . اذ أجري اختبار أولي بتوزيع استمارة الاستبانة على مجموعة من أفراد عينة الدراسة مؤلفة من (24) فرداً تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، في الأسبوع الأول وأعيد الاختبار بعد مضي قرابة أسبوعين من الاختبار الأولي وكان الغرض من ذلك تأكيد دقة متغيرات استمارة الاستبانة عند تكرار الاختبار مع فرد أو مجموعة أفراد. وقد تبين أن نسبة التطابق في إجابات أفراد العينة قد بلغت قيمة معامل الثبات بطريقة (الاختبار- اعادة الاختبار) (0,79) وبطريقة الفاكرونباخ (0,837) ويعد هذا المعامل في الدراسات الإدارية والسلوكية كافياً إذ ان الحد المقبول هو (60%)،(**مصطفى باهي وصبري عمران ، 2007،ص115: 10).**

2-5-2 : اختبار بعد توزيع الاستبانة :

2-5-2-1 : الحيادية :

تم الاعتماد عند توزيع استمارة الاستبانة على حالة جوهرية وهي عدم التدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة والتأثير فيها من أجل الحصول على إجابات موضوعية وتحقيق الحيادية والعملية وإعطاء فرصة لكل أفراد العينة للتعبير عن الرأي الحقيقي وبموجب ذلك فقد منح كل فرد وقتاً كافياً للإجابة عن الاستبانة.

2-6 : اجراءات البحث الميدانية :

2-6 - 1: التجربة الاستطلاعية :

تم إجراء التجربة الاستطلاعية على عينة قوامها (24) فرد من افراد العينة بتاريخ (2019/12/2). واستمرت لمدة أسبوع وتعد التجربة الاستطلاعية طريقة لاستكشاف مدى ملاءمة أداة البحث المصممة وهو اختبارها قبل تنفيذها أي إجراء تجربة استكشافية (استطلاعية) للتثبت من مشكلاتها(**روجر ويمر وجوزيف دومنيك،1997،ص184: 5)** ، وكان الغرض من التجربة الاستطلاعية ما يلي :-

1- ايجاد الاسس العلمية للاستبانة .
2- التأكد من مدى وضوح تعليمات الاستبانة .
3- التأكد من وضوح فقرات الاستبانة وعدم وجود أخطاء فيها .
4- التعرف على مدى تفهم عينة البحث لاستمارة الاستبيان (المقياس) .
5- تشخيص المعوقات والسلبيات التي قد تحدث أثناء التجربة الرئيسة .
6- التأكد من واجبات فريق العمل المساعد وكيفية تنظيم عمل ملء الاستمارة وتوزيعها .

2-6-2 : التجربة الرئيسة :

لقد قام الباحث بإجراء التجربة الرئيسة في مقرات الاتحادات الأولمبية بتاريخ 2020/1/5 ولغاية 2020/1/25 . اذ تم توزيع استمارة مقياس الضبط الاداري وبعد انتهاء من الاجابة على فقرات الاستبانة تم التأكد على عدم ترك اي فقرة بدون إجابة وكذلك ذكر أكثر من اجابة في الاستبانة وراع الباحثان عدم

التدخل في اختيار المختبر وعدم التأثير عليه والتحيز لإجابة ما وبعد الانتهاء من ملئ استمارة الاستبانة تم تجميع الاستبانة لغرض تفريغها واجراء العمليات الاحصائية عليها فيما بعد .

2 – 7 : ادوات تحليل البيانات (الوسائل الاحصائية)

لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ، فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحقيق اهداف البحث وباستخدام الحقيبة الاحصائية spss وهي :-

1- التكرارات والنسبة المئوية لعرض وتحليل إجابات أفراد العينة.

2- الوسط الحسابي وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديد مستوى إجابات العينة عن متغيرات الدراسة.

3- الانحراف المعياري هو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي إذ كلما قلّت قيمته كلما ازداد تركز الإجابات حول الوسط الحسابي.

4- الالتواء وهو لمعرفة هل ان التوزيع طبيعي لعينة البحث اذا ما كانت محددة بين (+_3).

5- الرتب المئينية ومن خلالها يتم انتقاء النتائج لعينة البحث.

6- الدرجات المعيارية الزائية والتائية المعدلة لتحديد المستويات والاشتقاقات المعيارية.

3 عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

3-1 عرض نتائج المقياس وتحليلها ومناقشتها :

من متطلبات وصف نتائج المقياس هي عرض المعالم الاحصائية لنتائج عينة التطبيق قبل عملية اشتقاق المعايير ،وكما مبين في الجدول (3) ادناه .

الجدول(3)

يبين المعالم الاحصائية لعينة التقنين في نتائج المقياس

أسم المقياس	وحدة القياس	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	معامل الالتواء
مقياس سلطة الضبط الإداري	الدرجة	130	135.2	14.32	139	-1.13

لإدارات الاتحادات الرياضية المركزية						

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة معامل الالتواء محددة فيما بين (+_3) مما يدل على ان التوزيع طبيعي (اعتدالي) لعينة الدراسة على نتائج درجات المقياس وعدم وجود قيم متطرفة ،وهي بذلك تكون جاهزة للشروع باشتقاق معايير المقياس ,اذ قام الباحثان بترتيب درجات المقياس تصاعديا وايجاد الدرجات الخام وتكراراتها والتكرار المتجمع الصاعد والنسب المئوية والرتب المئينية والدرجة المعيارية الزائية والمعدلة التائية .

ومن خلال متابعة النتائج التي ظهرت يتبين ان الوسط الحسابي للدرجات المعيارية (الزائية) كان (0) والانحراف المعياري (1) لكون قيمه السالبة والموجبة موزعة معتدلا على جانبي خط الاعداد بين (+_3) ، اذ تم استخراج هذه القيم من خلال حساب استجابات عينة البحث على عبارات المقياس لكي يتم الحصول على الدرجة الكلية لكل فرد على المقياس والتي تمثل الدرجة الخام في الحقل الاول من الجدول وما يقابله في الحقل الاخير من الجدول نفسه الذي يمثل درجة المقياس التي تم استخلاصها بعد تعديل الدرجة المعيارية التائية ،بهدف اشتقاق المعايير لمقياس الضبط الاداري لإدارات الاتحادات الرياضية المركزية إذ تم تبويب البيانات ووضع المستويات المعيارية والتكرارات بالاستناد الى قيم الدرجات المعيارية التائية المعدلة (النهائية) الواردة فيه .

3-2 وضع مستويات معيارية لمقياس الضبط الاداري :

من أجل استكمال الهدف من البحث تم وضع مستويات معيارية لمستوى الضبط الاداري لإدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية واستخدم الباحثان منحنى التوزيع الطبيعي على أساس النسبة المئوية ,اذ تم ذلك من خلال تحديد الدرجة الأدنى التي يمكن للفرد الحصول عليها جراء اجابته على مفردات المقياس ،أذ تبلغ أدنى قيمة يمكن الحصول عليها(21.26) درجة معيارية معدلة بينما أعلى درجة ،يمكن ان تبلغ (64.37)

درجة معيارية معدلة ,وبذلك يتضح أن درجات استجابة أي فرد على عبارات المقياس ستنحصر بين تلك الدرجتين وكما مبين في الجدول (4) .

جدول رقم(4)

يبين الدرجات الخام وحدود المستويات المعيارية ودلالاتها في مقياس الضبط الاداري

ت	المدى للدرجات الخام	حدود المستويات	التقدير	التكرار	النسبة المئوية
1	94 – 83	29 – 20	ضعيف جدا	3	%2.31
2	114 – 100	39 –30	ضعيف	8	%6.15
3	131 – 116	49 – 40	مقبول	34	%26.15
4	148 – 132	59 – 50	متوسط	66	%50.76
5	156 – 149	69 – 60	جيد	19	%14.62
6	175– 157	79 – 70	جيد جدا	0	%0
المجموع				130	%100

من خلال الجدول (5) يتبين أن أعلى تكرار متحقق للعينة على مقياس الضبط الاداري للمستوى الاول ،هو (المتوسط) ،فقد حصل على(66) تكراراً بنسبة مئوية مقدارها (50.76%) ، والمستوى الثاني هو(المقبول) فقد حصل على(34) تكراراً بنسبة مئوية مقدارها (26.15%) ، والمستوى الثالث هو(الجيد) وحصل على(19) تكراراً وبنسبة مئوية مقدارها (14.62%) ، والمستوى الرابع (الضعيف) حصل على (8) تكرارات وبنسبة مئوية مقدارها (6.15%) ، والمستوى الخامس (الضعيف جدا) فحصل على (3) تكرارات وبنسبة (2.31%) ، اما المستوى السادس (الجيد جدا) وهو الاخير ، حيث حصل على (0) من التكرارات وبنسبة مئوية مقدارها(0%) ، وهذا ما يشير الى أن قيم مستوى الضبط الاداري في الاتحادات الرياضية الاولمبية قد تكون ايجابية الى حد ما، ولكن المرجو هو الوصول الى أعلى من ذلك لتحقيق الضبط الإداري بصورته التامة والذي يسهم في تطوير عمل الاتحادات الرياضية الاولمبية .

حيث يعزو الباحثان ظهور هذه المستويات الى اهتمام هؤلاء الإداريين بمبادئ الادارة من حيث الضبط الإداري ومراعاتها واعتبارها اساساً يعتمد عليه في عملهم من خلال التطبيق واعتبار الجهد الجماعي اثناء العمل اساسياً وضرورياً جداً، والتعامل بموضوعية مع المواقف والمشكلات والمعوقات التي تحدث اثناء العمل ومحاولة تذليلها وحلها من خلال عملية اتخاذ القرارات الادارية والتحقق من جهود العاملين باستمرار في إستخدام الأسلوب العلمي ومعالجة الامور بشكل فني ومبرمج بهدف تحقيق الاهداف بكفاءة عالية وبأيسر الطرائق وبأقل وقت ممكن أثناء سير العملية الادارية .

وقد أشارت الى ذلك شكرية خليل ملوخية" ان رجل الادارة العملي الناجح يمكن ان يزيد من قدراته في العمل الميداني اذا ما سعى لتطوير أفكاره وتنمية معلوماته عن طريق الوقوف على نتائج التجارب المستخدمة في مجال عمله ومن ثم كانت الدراسات الاجتماعية والادارية والسلوكية المختلفة وسيلة فعالة في تنمية الاداريين وزيادة مهاراتهم ورفع كفاءتهم"(**شكرية خليل ملوخية،1988،ص13: 6)**، حيث يرى عمر نصرالله "من أن التعامل مع المتغيرات المعاصرة وتحديات القرن الحالي يتطلب من قادة المؤسسات الرياضية العناية بأطرهم المعرفية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم بما يتناسب مع تلك التحديات, ويرى أن الحد الفاصل لنجاح أي مؤسسة أو فشلها في تحقيق أهدافها الموضوعة أو العجز عن تحقيقها يتوقف على قدرة الإداري ومهارته(**عمر نصرالله قشطة،2011،ص43: 8)** وكذلك يشير بهذا الصدد عطية أفندي " من أن أدارة المنظمات الرياضية في ظل التغير والتطور في العالم تزيد من أهمية مواجهة هذه التغيرات المستمرة من خلال مفاهيم جديدة داخل الهيئات والمنظمات"(**عطية حسن الأفندي،2001،ص274: 7)** ،ومن أهم هذه المداخل هو مدخل الضبط الإداري.

4- خاتمة المبحث:

يعرض هذا المبحث بعد دراسة وتحليل واقع ومستوى سلطة الضبط الإداري لدى الهيآت الإدارية للاتحادات الرياضية الأولمبية في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والاطلاع على توجهات وافكار المختصين الذين تمت مقابلتهم في عينة البحث والتي بينت مستواهم في تطبيق الضبط الاداري وفق الياته المتعددة حيث يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بالآتي: ان الضبط الاداري وظيفة إدارية حتمية، وان وجود مستوى متوسط منه أمر ضروري لمواصلة العملية الادارية إذ لا يمكن ان يُعد ايجابيا دوماً فالحكم عليه يمكن تحديده من خلال قدرة المؤسسة على إدارته بالشكل الصحيح. -تطبيق سلطة الضبط الإداري

ناتجة من الخلفيات المعرفية والثقافية والإدارية والاجتماعية لدى أعضاء الهيآت الإدارية في الاتحادات الأولمبية والفروقات الحاصلة بين الأعضاء في تطبيق الضبط الإداري سببه التباين بالخلفيات آنفة الذكر لدى الأعضاء وجاءت آراء الاعضاء عينة الدراسة إيجابية بشأن مجالات الضبط الإداري ، أي ان هناك معرفة من الاغلبية الاعضاء في الهيآت الإدارية للاتحادات الرياضية الاولمبية بأهمية دور سلطة الضبط الاداري في انجاح المسيرة الرياضية وفي ضوء **الاستنتاجات** التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم والابتعاد عن الانفرادية وذلك لفسح المجال لاقتراح بدائل أكثر وخلق دافعية أكبر لجميع العملين ومن الضروري قيام اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية بأعتبارها المسؤولة على الاتحادات الرياضية الأولمبية باستثمار نتائج تقييم سلطة الضبط الإداري لدى إدارات الاتحادات الرياضية الاولمبية بشكل جيد ومدروس لإنجاح المسيرة الرياضية وتميزها إشراك العاملين في الهيآت الإدارية للاتحادات الرياضية في دورات تطويرية بشكل دوري واطلاعهم على الطرائق الإدارية الحديثة, ومنها موضوع الضبط الإداري إن تطبيق سلطة الضبط الاداري بكافة مجالاتها وظيفة أساسية ينبغي على المؤسسات الاهتمام بها من خلال تشخيص نقاط الضعف والعمل على تحسينها والاستفادة منها في جعلها نقاط بناءة.

المصادر

1. ألظاهر , زكريا محمد واخرون ؛ **مبادئ القياس والتقويم في التربية :** (دار الثقافية للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2002) ص 109 .
2. ألنبهان , موسى ؛ **اساسيات القياس في العلوم السلوكية :** (دار الشرق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2004) ص284 .
3. حسام مرسي ؛ أصول القانون الإداري ، (الإسكندرية، ط1،2012)،ص125.
4. رشاد محمد ؛ سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها لدى إدارات الاتحادات الرياضية المركزية في اللجنة الأولمبية ،رسالة ماجستير مقدمة الى عمادة كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ،جامعة ديالى ،2020.
5. روجر ويمر وجوزيف دومنيك ؛ **مقدمة في أسس البحث العلمي – مناهج البحث العلمي** ، ترجمة : صالح خليل أبو إصبع ، ط6 : (عمان ، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع ، 1997) ص184.
6. شكرية خليل ملوخية: **الادارة في المجال الرياضي** ،(ط3 ، الاسكندرية ، الفنية للطباعة والنشر)،1988 ، ص13 .

7. عطية حسن الأفندي ؛ **اتجاهات جديدة في الإدارة العامة** : (جامعة القاهرة , كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية ,2001م) ص274 .
8. عمر نصرالله قشطة ؛ **استراتيجية تطبيق أدارة الجودة الشاملة للتدريب الرياضي بالاتجاهات الفلسطينية** : (مصر , الإسكندرية ، 2011م) ص43 .
9. محمد صبحي حسانين ؛ **القياس والتقويم في التربية الرياضية , ط3 : (دار الفكر العربي ,القاهرة ,1995) ص273.**
10. مصطفى باهي وصبري عمران ؛ **الاختبارات والمقاييس في التربية الرياضية،ط1:** (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007) ص115.

الملاحق:

ملحق رقم (1)

ت	اسم الخبير أو المختص	اللقب العلمي	الاختصاص	مكان العمل
1	كامل عبود حسين	أ.د	علم النفس الرياضي	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى
2	نصير قاسم خلف	أ.د	ادارة وتنظيم	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى
3	وليد خالد همام	أ.د	أدارة رياضية	جامعة الموصل–كلية التربية الأساسية قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة
4	حنان عبعوب	أ.م.د	اختبار وقياس	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى
5	سلام حنتوش رشيد	أ.م.د	أدارة وتنظيم	الجامعة المستنصرية–كلية التربية الأساسية
6	صلاح وهاب شاكر	أ.م.د	أدارة وتنظيم	جامعة بغداد–كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
7	عدي عبد الحسين	أ.م.د	اختبار وقياس	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى
8	محمد وليد	أ.م.د	اختبار وقياس	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة ديالى

ملحق رقم (2)

ت	العبارات	أتفق بشدة	اتفق	أتفق الى حدٍ	لا أتفق	لا أتفق بشدة

			ما			
المجال المعرفي						
1	ابتعاث بعض العناصر المتميزة الى الخارج للاطلاع على الحديث من العلوم التي تخدم عمل الاتحاد.					
2	يعمد الاتحاد الى إقامة ندوات علمية وورش عمل لجميع العاملين فيه.					
3	يمتلك أعضاء الهيأة الادارية الخبرة والقدرة الكافية على استعمال التقنيات الالكترونية الحديثة.					
4	يتميز أعضاء الهيأة الإدارية بمعرفة التشريعات والقوانين الانضباطية كافة.					
5	يمتلك أعضاء الهيأة الإدارية مستوى تحصيل دراسي يؤهلهم لتسنم أرفع المناصب الإدارية في الاتحاد.					
6	يعمل الاتحاد على تطوير الجانب المعرفي لدى جميع العاملين في الاتحاد وأطلاعهم على كل ما هو جديد.					
7	يتميز أعضاء الهيأة الإدارية للاتحاد بالمعرفة التامة للصلاحيات كافة المخول بها للعمل في الاتحاد.					
المجال الادبي والأخلاقي						
8	يضع الاتحاد ضوابط صارمة بحق الرياضيين الذين تصدر عنهم تصرفات بعيدة عن الأطر الأخلاقية.					
9	يحث الاتحاد جميع الرياضيين والعاملين فيه على الالتزام العالي بالآداب والأخلاق العامة.					
10	يحترم الاتحاد الثقافات المتعددة والمتنوعة لجميع الرياضيين التابعين له.					
11	يعمل الاتحاد على توفير مستوى معيشي لائق بجميع الرياضيين والعاملين فيه.					
12	تتصف الهيأة الإدارية بنكران الذات عند تقديم مصلحة الاتحاد على المصالح الشخصية					
13	تتكاتف الهيأة الادارية مع جميع الرياضيين في إزالة					

	المعوقات التي تسيء الى الآداب والأخلاق.					
14	يضع الاتحاد نظاما رقابيا خاصا بمراقبة سلوك الرياضيين في أثناء المنافسات والمعسكرات التدريبية					
المجال الصحي						
15	يعمد الاتحاد الى أجراء فحوصات طبية بشكل دوري للرياضيين كافة.					
16	يتخذ الاتحاد الإجراءات الكفيلة بوقاية اللاعبين من الإصابة بالأمراض والاوبئة.					
17	يتبنى الاتحاد معالجة الحالات المرضية ويعمد الى متابعتها لحين الاستشفاء منها.					
18	مراقبة الحالة الصحية للرياضيين الوافدين من خارج البلاد.					
19	يستثمر الاتحاد الشركات الراعية والداعمة ووسائل الاعلام في تمويله.					
20	يقوم الاتحاد بتوفير خبير التغذية الرياضية المناسب للفرق الرياضية.					
21	يراقب الاتحاد المركزي مدى التزام الاتحادات الفرعية بالتعليمات التي تحافظ على صحة الرياضيين.					
مجال السكينة والبيئة						
22	يعمد الاتحاد الى الحفاظ على جمال المنشآت الرياضية التابعة للاتحاد ورونقها.					
23	يختار الاتحاد الأماكن الهادئة ذات الطبيعة الصحية لإجراء المعسكرات التدريبية للاعبين.					
24	يسهم الاتحاد في اختيار الأماكن الواسعة والنفهة لأنشاء الملاعب والمنشآت الرياضية.					
25	تعمد إدارة الاتحاد الى اختيار الاشكال الهندسية ذات الطابع الجمالي الرفيع في تصميم منشآتها الرياضية.					
26	يعمل الاتحاد على منع كل ما يقلق راحة الرياضيين					

	كالضوضاء والاصوات المزعجة.					
المجال الأمني						
27	يقوم الاتحاد بأجراء التدابير الأمنية اللازمة عند تنظيم البطولات الرياضية للحفاظ على المشتركين					
28	القرار الإداري الذي يصدره الاتحاد هو في حدود القوانين واللوائح ومبني على أسباب واقعية ومادية صادرة من سلطة الضبط الإداري.					
29	يعمل الاتحاد على تأمين حياة اللاعبين والحفاظ عليهم.					
30	يتخذ الاتحاد الاجراءات اللازمة لحماية العاملين تحت سلطته.					
31	يتخذ الاتحاد بعض القرارات ويفرضها على الرياضيين حفاظاً على المصلحة العامة للاتحاد الرياضي.					
المجال الاجتماعي						
32	يتكاتف أعضاء الهيأة الإدارية للاتحاد في حل المشكلات التي تحدث في العمل .					
33	يعمل الاتحاد على ان تكون قراراته جماعية.					
34	يعمل الاتحاد بمبدأ الفريق المنسجم الواحد.					
35	تعمد سياسة الاتحاد الى تحقيق الأهداف المجتمعية.					